



Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

تحت سامي إشراف رئيس الحكومة التونسية ينعقد

المؤتمر الثاني لشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة – 2015

حول

دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك
للعمل الحكومي في المنطقة العربية

دعوة للمشاركة بأوراق بحثية

قصر المؤتمرات تونس، 6-9 أكتوبر 2015





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

تنظم شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة "مينابار" مؤتمرها الثاني من 6 إلى 9 أكتوبر 2015 في قصر المؤتمرات بتونس تحت سمي إشراف رئاسة الحكومة التونسية وبالشراكة مع معهد الإدارة العامة بالبحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد العربي للحكومة.

"مينابار" هي شبكة من المهنيين والمنظمات في المنطقة العربية تهتم بالبحوث في مجال الإدارة العامة وتهدف إلى تعزيز الفكر حول السياسات العامة واتخاذ القرارات التي تُبنى على الحقائق والأدلة العلمية في مجال الإدارة العامة.

أسست الشبكة سنة 2014 بالبحرين إثر مؤتمرها التأسيسي كنتيجة لشراكة بين معهد الإدارة العامة بالبحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومولتا المؤسساتان أول مشاريع الشبكة والذي هو بصدد التنفيذ، ألا وهو تطوير أجندا بحثية للإدارة العامة في المنطقة العربية.

2

الشريك المنظم بتونس هو المعهد العربي للحكومة وهو مؤسسة فكرية وبحثية تسعى إلى تقديم تصوّرات وبحوث وتنمية للقدرات في مجال الحوكمة والسياسات العامة بهدف تيسير مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وفتح آفاق جديدة تساهم في توفير الحلول المناسبة لدى صنّاع القرار.

كما يشارك في تنظيم المؤتمر كلٌّ من معهد الإدارة العامة والحوكمة الإقليمية بجامعة إيكس مرسيليا والمدرسة الوطنية للإدارة بفرنسا، والمعهد الدولي لعلوم الإدارة.

تتشرف اللجنة المنظمة بدعوة الباحثين والأكاديميين والممارسين الناشطين في مجال الإدارة العامة والحوكمة العامة للمشاركة في المؤتمر وتقديم مساهماتهم للعرض.

الأهداف

يقام مؤتمر "مينابار" هذا العام تحت عنوان "دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك للعمل الحكومي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ويسعى إلى تسهيل تبادل الخبرات والمعرفة بين الجهات والشركاء





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

في كافة الدول العربية فيما يتضمن أنظمة ونماذج البناء المشترك لإدارة الشأن العام وما يترتب عنه من تقديم للخدمات الحكومية وذلك من خلال إشراك المواطنين والمؤسسات الاقتصادية، وسيكون التركيز الأكبر على نماذج الحوكمة المحلية التي ستمكّن مشاركة كل من المواطنين والمؤسسات في بناء وتطوير العمل الحكومي.

وسينظر المؤتمر في إيجابيات وسلبيات البناء المشترك للعمل الحكومي في الدول العربية وفي التجارب المقارنة في بلدان ومناطق أخرى، وسيكون التركيز الأكبر على مقارنة التجارب من بلدان "الجنوب" بما من شأنه أن يُترجم في نهاية المطاف إلى تعاون جنوبي-جنوبي، كما سيتم تحليل تجارب من بلدان 'الشمال' بدقة لضمان إمكانية نقلها وتبنيها.

كما يحفّز هذا المؤتمر تسهيل النقاش بين الباحثين والخبراء وصنّاع القرار من مختلف أنحاء المنطقة وخارجها حول قضايا الإدارة العامة والحوكمة المحلية. ويوفر المؤتمر فرصة مميزة للحوار حول الدور الهام الذي تلعبه الإدارة العامة والحوكمة المحلية في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وتماسكاً وقائمة على الحقوق في المنطقة.

أهداف المؤتمر:

- تحديد الأولويات البحثية الرئيسية التي تُمثّل أمس الحاجات عند الإدارات العامة العربية
- تحديد طرق بديلة ومبتكرة للعمل الحكومي وانعكاساتها من حيث تقديم الخدمات وأساليب الحوكمة والإدارة العامة
- تسليط الضوء على التجارب المقارنة من بلدان أخرى، داخل وخارج المنطقة، التي اعتمدت أساليب بناء مشترك مبتكرة للعمل الحكومي





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

- مناقشة السيناريوهات والبرامج الممكنة للإصلاحات في الإدارة العامة ودوائر الحكومات المحلية والمنبثقة من نماذج حديثة للعمل الحكومي
- التوجه نحو تطوير شراكات دولية بين شبكة "مينابار" والمؤسسات البحثية، والمنظمات الإقليمية، والإدارات العامة ومؤسسات الحوكمة المحلية

المواضيع

في إطار الموضوع العام للمؤتمر وهو دور المواطنين والمنظمات في البناء المشترك للعمل الحكومي، سيتم مناقشة المواضيع الفرعية التالية في أربع مسارات متوازية. ستم جدول جلسات عامة، وجلسات حول السياسات، وعروض للأوراق ضمن كل مسار على مدى يومين كاملين.

1. استفاد الدولة بالإدارة بالمقابل مع النماذج التشاركية لإدارة الشأن العام

اعتبرت الدولة لفترة طويلة الطرف الحصري الذي يتكفل بالعمل الحكومي ويقوم بتحديد السياسات العامة واتخاذ القرارات فيما يخص الصالح العام. مما ترتب عنه مشاكل اجتماعية وتحديات وأزمات تتصدي لهذه الأنماط من القرارات والإجراءات وبالتالي أثارت تغييرًا بطيئًا نحو أنماط أكثر انفتاحًا. وقد ساهم ترسيخ الديمقراطية أيضًا في ظهور نماذج جديدة للعمل الحكومي، وبرز مفهوم الحوكمة كنتيجة دفعت نحو تعريف جديد لدور الدولة. رغم أن وجود الدور التمثيلي للحكومة سيبقى بمثابة الدعامة والمرجعية الإيديولوجية الرئيسة لنظامنا السياسي لإدارة مجتمعاتنا، بدأ مفهوم استفاد الدولة بالإدارة بالاختفاء مع ظهور نوع جديد من الحوكمة يعطي اهتمامًا خاصًا لدور المجتمع المدني وظهور نماذج عمل حديثة تشرك المواطنين والمستفيدين.

من خلال هذا المحور الفرعي، سوف نقوم بإعادة النظر في دور الدولة وتسييل الضوء على ظهور وتطور أنماط تشاركية لإدارة الشأن العام، ومن بين هذه القضايا ما يلي:





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

- ما هي التحولات التي تساهم في إعادة صياغة دور الدولة في العمل الحكومي؟
- من هي الجهات الفاعلة الجديدة في مشهد العمل العام؟
- كيف تعمل الدولة اليوم بطريقة مختلفة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتماشي مع مفهوم إشراك المواطنين ومجارات التدخل الكبير لمنظمات المجتمع المدني في الشأن العام؟
- ما هي نقاط الاختلاف بين ممارسات العمل التشاركي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
- ما هي الطرق التشاركية الجديدة لإدارة الشأن العام؟ وما هي العوامل المساعدة والأخرى المعرقله لها؟
- ما هي الحالات التي يكون فيها استفراد الدولة بالإدارة أكثر ملاءمة وما هي حدود العمل الحكومي التشاركي؟
- هل هناك مجالات حصرية للعمل الحكومي التشاركي مقابل مجالات أحادية الإدارة للدولة؟ كيف يمكن تحديد ذلك؟

2. الإطار القانوني، المعياري والمؤسسي للبناء المشترك للعمل الحكومي:

5

نتيجة للوعي المتنامي للمجتمع المدني والتحديات التي تواجهها الدولة في إدارة الشأن العام وتقديم خدمات عمومية تستجيب لاحتياجات المواطنين ولل قضايا الاجتماعية المتغيرة باستمرار، استوجب الوضع اتباع طرق مختلفة لتقديم الخدمات العمومية واللجوء إلى المقاربات التشاركية في مجال صنع السياسات العامة من أجل توفير شرعية جديدة للحكومات والسلطات الحكومية، وهذا يكون من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية في عمليات صنع القرار والتنفيذ المشترك للسياسات العامة. يمكن أن يمثل البناء المشترك استجابة حقيقية في مجال التنمية المستدامة لمجتمعاتنا ويساعد على إيجاد طرق جديدة لإنجاز أفضل للعمل العام. ولأنه ينطوي على تجديد لأساليب تحديد أهداف العمل الحكومي، فسيكون البناء المشترك جزءاً من التحول في العمل الحكومي، هذه التغييرات تتطلب تغييراً في الإطار القانوني والمؤسسات لكي يسمح بمشاركة جميع الأطراف المعنية.





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

في إطار هذا المحور الفرعي، سنقوم بمعالجة قضايا وضع إطار قانوني للبناء المشترك للعمل الحكومي، وأيضاً وضع ترتيبات مؤسسية لتسهيل إشراك الأطراف المعنية (المواطنين والمستخدمين والمنظمات والمجتمعات والجمعيات وغيرها).

وعلاوة على ذلك، وبما أنه سيتم تقاسم مهام البناء المشترك بين السلطات العامة ومجموعة متنوعة من "الأطراف المعنية" وهي الشركات والمواطنين والمجتمع المدني، فهذا سيتطلب إعادة النظر في أنظمة وآليات المتابعة/التدقيق والإطار القانوني (للمراقبة المالية، التدقيق، تقييم الأداء، المشتريات العامة، وغيرها) فضلاً عن الإطار العام للمسؤولية والمساءلة في العمل الحكومي.

بعض القضايا ذات الصلة التي سيتم تناولها تشمل:

- ما هو الإطار القانوني الضروري (الدستور والقوانين واللوائح والمراسيم وقواعد سير العمل، ميثاق الحقوق الأساسية، ومبادئ الحوكمة، الخ ...) لأنماط إدارية جديدة تخص إدارة الشأن العام؟
- كيف يمكن لمختلف الترتيبات القانونية أن تساند (أو لا تساند) البناء المشترك للعمل الحكومي؟
- كيف يمكن التشريع لأنماط جديدة من العمل الحكومي؟ ما هي آليات الرقابة والتدقيق؟
- ما هي التغييرات المؤسسية اللازمة لإشراك مختلف الأطراف المعنية في العمل الحكومي وتقديم الخدمات العمومية؟
- ماذا عن أنظمة التواصل وسهولة الوصول إلى المعلومات؟

3. أنظمة بديلة ومبتكرة للإدارة العامة من أجل بناء مشترك للعمل الحكومي

بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالإطار القانوني والترتيبات المؤسسية، يجب إعادة هيكلة منظمات الخدمة العمومية للسماح للمواطن بالمشاركة في تحديد وتطوير وتنفيذ وتقييم ومراجعة السياسات العامة. يجب إصلاح الإدارة العامة بشكل يجعلها متاحة للمواطنين ويمكن إشراكهم بفاعلية في مسيرة العمل الحكومي.



والهدف من إصلاح الخدمات العمومية هو تشجيع المواطنين/العملاء لتصميم وتقديم الخدمات في شراكة مع المهنيين. يوفر لنا تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مؤخرًا (2014م) -بعنوان "معًا من أجل تحسين الخدمات العمومية: الشراكة مع المواطنين والمجتمع المدني"-لمحة عامة عن أساليب مبتكرة لتقديم الخدمات على أساس شراكات الحكومات مع المواطنين والعملاء ومنظمات المجتمع المدني. ويشير التقرير أيضًا إلى أن العملاء هم المرشحون الأوائل للمشاركة في تصميم الخدمات الشخصية مثل خدمات الصحة، الخدمات الاجتماعية، والخدمات المجتمعية.

لكي تكون لدينا بيئة ملائمة لإشراك المواطن لا بد أن توفر لمختلف الفاعلين والأطراف المعنية أدوات التمكين، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تقنيات التواصل الحديثة، الحكومة الإلكترونية، بوابة على الانترنت، الخ). وعليه يتم تسليط الضوء على عدة شروط للمشاركة مثل: إنشاء الأدوات اللازمة لتقييم الخدمات العمومية من قبل المواطنين (أدوات/تقييم الكتروني، استشارات، الخ)، إنشاء منصة وطنية لتسهيل مشاركة المواطنين وتحسين الخدمات عبر الإنترنت، صيغ شراكة بين القطاعين العام والخاص... الخ. إضافةً إلى ذلك، يجب تعزيز أنظمة الشفافية والوصول إلى المعلومة من أجل إعطاء معنى لمشاركة المواطنين/العملاء.

ويجب توعية الموظفين والمسؤولين في القطاع العام وتدريبهم للتفاعل بشكل كبير مع الأشخاص (المواطنين/العملاء/ المجتمع المدني) المشاركين في استخدام أو في البناء المشترك للخدمة العمومية. يجب أن يقتنع المهنيون بأن البناء المشترك هو وسيلة لتحسين الأداء الحكومي وأن يكونوا متحمسين له.

وسيتم تناول القضايا التالية:

- ما نوع إعادة الهيكلة التي تحتاج إليها مؤسسات الخدمة العمومية لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من آليات البناء/الإنتاج المشترك وتنفيذ مناهج جديدة للعمل الحكومي؟
- ما هي التغييرات اللازمة للهيكل القائمة لتعزيز عملية البناء المشترك؟ وكيف تتم إدارة التغيير من الهيكل القائمة إلى الهياكل الجديدة؟



Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

- ما هي الوسائل المستخدمة (التكنولوجية، المعلوماتية، الاتصالات، وغيرها) لتعزيز استخدام الإنتاج المشترك؟
- كيف يمكن تحفيز المهنيين والمسؤولين للاستفادة من عملية الإنتاج المشترك والتفاعل مع الأطراف المعنية؟
- في حالة الإنتاج المشترك للخدمات العمومية والبناء المشترك للعمل الحكومي، ما هي الآليات الجديدة للرصد والرقابة والمساءلة؟
- ما هي فوائد ومخاطر ادراج عمليات البناء المشترك في الممارسات الحالية؟
- ما هي الفرص ومستويات الطلب لإنتاج مشترك للخدمات العمومية الأكثر قيمة في دول منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

4. الجدلية بين المركزية مقابل المحلية في إدارة العمل الحكومي: نماذج مبتكرة للحكومة الإقليمية

الخطاب المتعلق بالمشاركة في العمل الحكومي يسير جنبًا إلى جنب مع اللامركزية المحلية. يُعتبر المستوى المحلي الأقرب إلى هموم واحتياجات المواطنين، وهو ما يفسر أهميته عند بدء اعتماد نماذج مبتكرة للحكومة الإقليمية.

مساحة المشاركة هي أكبر بكثير في مستوى الحكم المحلي حيث ترتبط هناك دورة السياسة العامة بالواقع المحلي ارتباطًا وثيقًا. وقد اختارت عدة بلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استراتيجية اللامركزية ولكن التسويات بين إدارة العمل الحكومي مركزيًا مقابل صيغة أكثر محلية تبقى غير محلولة. تحاول الحكومة الإقليمية إدارة السلطة بين الحكومتين المركزية والمحلية. هنا تبدو نماذج الحكومة الإقليمية المبتكرة كحل منشود يتيح مزيدًا من الحكم الذاتي والاستقلالية وتعزيز المشاركة على المستوى المحلي مع الحفاظ على ضبط قوي للدولة المركزية لضمان انسجام السياسات والتنمية.

المشاركات مدعومة للتركيز على القضايا التالية:





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

- ما هي الوسائل والأفكار الجديدة لتحسين الإنتاج المشترك للخدمات العمومية على المستويات المحلية واللامركزية؟
- ما هي الأدوات والترتيبات التي يمكن اعتمادها لتعزيز مشاركة الأطراف المعنية (المواطنين) في التنمية الإقليمية؟
- كيف يمكن ضمان حق المواطنين في الحصول على معلومات واضحة وكاملة بشأن مختلف القضايا/ المشاكل في المجتمعات المحلية والمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على مستقبل مجتمعهم؟
- تحديد طرق جديدة لتقوية الشعور بالانتماء إلى المجتمع ونشر "ثقافة" المشاركة من قبل المجتمعات المحلية والسلطات المحلية وتعزيز انخراط المواطنين في العمليات المحلية
- تسليط الضوء على وسائل لتشجيع المواطنين على قبول مسؤوليتهم في المساهمة في تنمية مجتمعاتهم
- كيف يمكن تحقيق التوازن بين تماسك الحكومة المركزية ومرونة الحكومة المحلية؟
- كيف يمكن تقسيم المسؤولية بين سلطات الدولة/الحكم المحلي والمؤسسات الحكومية وتوعية المواطنين بذلك؟

9

حوار الباحثين/الممارسين

سيكون المؤتمر المكان المثالي للجمع بين الباحثين والممارسين من المنطقة لمناقشة دور الخدمة العمومية في تعزيز الإدارة الأحادية مقابلاً لبناء مشترك للعمل الحكومي. سيشارك المهنيون مع الأكاديميين والباحثين لتطوير دراسات حالات يتم عرضها في المؤتمر. ويقتضي هذا ترتيب فرق عمل مشتركة لتقديم العديد من التقارير والعروض. ومع ذلك، يبقى المجال مفتوحاً وواسعاً لتقديم طلبات مشاركة تتصل بالموضوع العام للمؤتمر والمحاور الفرعية المذكورة أعلاه.

الملتقى البحثي حول تطوير أجندة للبحوث للإدارة العامة بالمنطقة العربية

سيتم تخصيص يوم واحد قبل المؤتمر لعرض مشروع لشبكة "مينابار" حول تطوير أجندة بحثية في مجال الإدارة العامة في المنطقة العربية ومناقشته في إطار تطوير دراسات أكاديمية حول الاحتياجات





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

البحثية التي رصدت. ستم دعوة مفكرين وباحثين شباب ومهنيين لمناقشة أجندات البحث واقتراح سبل لتضمين العمل البحثي في مجال الإدارة العامة في عمليات إدارة العمل الحكومي ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وستصدر دعوة خاصة لهذا اليوم البحثي الذي يسبق المؤتمر.

ورشات عمل اليوم السابق للمؤتمر

بالتوازي مع الملتقى البحثي في اليوم الذي يسبق الافتتاح الرسمي للمؤتمر، ستعقد أيضًا مجموعة من ورش العمل لعرض أحسن الممارسات في الإدارة بالبحرين وتونس وبلدان أخرى. كما ستعتمد ورش الأعمال على مصنفات حول بناء القدرات في مجالات الإدارة التي يمكن أن توفر فرصًا للتعاون بين الأطراف المشاركة. سيتم أيضًا عرض الموقع الإلكتروني لمشروع تنمية القدرات CDF الذي تم بالشراكة بين معهد الإدارة العامة بالبحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الهدف هو إطلاق التعاون بين الإدارات الحكومية في المنطقة والانخراط في عملية التعاون بين بلدان الجنوب على أساس عملي.

تواريخ مهمة

- 15 أغسطس 2015م: الموعد النهائي لتقديم ملخصات الأوراق البحثية
- 30 أغسطس 2015م: الموعد النهائي لإشعار المؤلفين
- 31 أغسطس 2015م: نهاية التسجيل المبكر
- 20 سبتمبر 2015م: التقديم النهائي للأوراق والعروض
- 6 أكتوبر 2015م: اللقاء البحثي وورشات العمل قبل المؤتمر، واجتماع مجلس إدارة شبكة "مينابار"
- 7 أكتوبر 2015م: اليوم الأول من المؤتمر





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

- 8 أكتوبر 2015م: اليوم الثاني من المؤتمر والجمعية العامة للشبكة وانتخاب مجلس جديد للمينابار وحفل العشاء
- 9 أكتوبر 2015م: البرنامج الاجتماعي/الثقافي

متطلبات التقديم

- يجب أن تعالج العروض جانبًا واحدًا أو أكثر من جوانب الموضوع الرئيسي للمؤتمر أو المحاور الفرعية.
- تُقبل العروض بأي من اللغات الثلاث العربية والفرنسية والإنجليزية.
- ينبغي أن تتراوح الأوراق البحثية ما بين 4000 و6000 كلمة ويجب أن ترسل الملخصات بما لا يقل عن 500 كلمة للجنة العلمية لـ "مينابار" عن طريق الموقع الإلكتروني للمؤتمر عبر الرابط التالي: (<http://menapar.net/menapar/conference/conference-2015>) بحلول 15 أغسطس 2015 كتاريخ أقصى لتقديم المشاركات البحثية
- يتم إخطار المؤلفين بقبول ملخصاتهم في الأجل المحددة
- يتم فقط إدراج المشاركين المسجلين في البرنامج

رئاسة المؤتمر:

ممثل عن الحكومة التونسية

الدكتور رائد محمد بن شمس (رئيس شبكة مينابار والمدير العام لمعهد الإدارة العامة BIPA، البحرين)
البروفسور روبرت فوشيه (معهد الإدارة العامة والحوكمة الترابية، IMPGT - جامعة إيكس مرسيليا ومدير النشر في المعهد الدولي للعلوم الإدارية IIAS)





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العلمية
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

ممثل عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

الأمين العام للمعهد العربي للحكومة

اللجنة العلمية

رئاسة برنامج المؤتمر: فايان مارون (المنسق العلمي بالمعهد الدولي للعلوم الإدارية IIAS) و سفيان الصحراوي (مدير البحوث، مينابار ومستشار أول في معهد الإدارة العامة BIPA، البحرين)

خولة العبيدي، مدير عام، رئاسة الحكومة

إبراهيم التميمي، مدير مركز التميز، البحرين

أميمة النيفر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس

علي سلمان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين

كارلوس كوندي، مدير برنامج الحوكمة بمنطقة المينا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نورة الغتم، جامعة البحرين

غيرت بوكارت، جامعة كاي يولوفين، معهد الإدارة العامة ورئيس المعهد الدولي للعلوم الإدارية IIAS)

جينيفر كولفيل، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مكتب الدول العربية، الأردن

خليل العميري، المعهد العربي للحكومة، تونس

فابريس لارا، المدرسة الوطنية للإدارة، فرنسا

إسلام العمراني، جامعة تونس المنار، تونس

مجدي حسن، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، تونس





Empowered lives.
Resilient nations.



معهد الإدارة العامة
Institute of Public Administration



شبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة
MIDDLE EAST & NORTH AFRICA PUBLIC ADMINISTRATION RESEARCH NETWORK



ARAB GOVERNANCE INSTITUTE
Rethinking public service



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

رسوم المؤتمر

الرسوم بالدولار الأمريكي	الرسوم باليورو	الفئات
275 دولار	250 يورو	الأفراد المشاركون
220 دولار	200 يورو	التسجيل المبكر (إلى غاية 31 أغسطس)
110 دولار	100 يورو	أعضاء شبكة مينابار والمنظمات التابعة لها
110 دولار	100 يورو	الأشخاص المرافقون
55 دولار	50 يورو	طلبة الدكتوراه
مجاني		أعضاء مجلس إدارة مينابار والمشاركون المحليون

13

بالنسبة للمشاركين المحليين: رسوم حفل العشاء هي 50 يورو (55 دولار).

*لمزيد من المعلومات فيما يخص المساهمات البحثية الرجاء الاتصال بالسيدة شقفتا أحمد
(shagufta@bipa.gov.bh) أو السيدة لبنى التوجاني / (lobna.toujeni@arabgovernance.org)

*لمزيد من المعلومات فيما ما يخص الشؤون التنظيمية للمؤتمر الرجاء الاتصال بالسيدة بتول مراد
(b.murad@bipa.gov.bh) أو السيدة دنيا التركي (turki.donia@arabgovernance.org)

